E/2022/46-E/C.20/2021/16

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

تقرير عن الدورة الحادية عشرة

(23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 26

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2022/46-E/C.20/2021/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية

الملحق رقم 26

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

تقرير عن الدورة الحادية عشرة

(23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها	5
ألف –	مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده	5
	تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الحادية عشرة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة، ومواعيد انعقادها	5
باء –	المقرَّرات التي يوجّه انتباه المجلس إليها	6
المقرر 101/11 –	تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية	6
المقرر 102/11 –	إسهام اللجان الإقليمية والأفرقة المواضيعية في الخطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	8
المقرر 103/11 –	الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية	10
المقرر 104/11 –	الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي	12
المقرر 105/11 –	استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة	13
المقرر 106/11 –	تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة	14
المقرر 107/11 –	تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية في مجال تنظيم الأراضي وإدارتها	15
المقرر 108/11 –	المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث	16
المقرر 109/11 –	المعلومات الجغرافية المكانية البحرية	18
المقرر 110/11 –	الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية	19
المقرر 111/11 –	تنفيذ واعتماد معايير من أجل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية	20
المقرر 112/11 –	التعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية	21
المقرر 113/11 –	التقرير عن إدارة البرامج	22

الثاني – تنظيم الدورة 23
ألف – افتتاح الدورة ومدتها 23
باء – انتخاب أعضاء المكتب 23
جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال 23
دال – الوثائق 25
الثالث – تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الحادية عشرة . . 26
الرابع – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ومواعيد انعقادها 27

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الحادية عشرة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة، ومواعيد انعقادها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الحادية عشرة (E/2022/46)؛

(ب) يقرر أن تُعقد الدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 3 إلى 5 آب/أغسطس 2022؛

(ج) يُقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء ووثائقها على النحو المبين أدناه:

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - تعزيز الترتيبات العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

4 - تحديد بيئة المعلومات الجغرافية المكانية في المستقبل.

5 - إسهام اللجان الإقليمية في الخطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

6 - إسهام الشبكات المواضيعية في الخطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

7 - الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية.

8 - الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي.

9 - استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة.

10 - تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصـــائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

11 - تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية في مجال تنظيم الأراضي وإدارتها.

12 - المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث.

13 - المعلومات الجغرافية المكانية البحرية.

14 - الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية.

15 - تنفيذ واعتماد معايير من أجل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية.

16 - التعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية.

17 - التقرير عن إدارة البرامج.

18 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة ومواعيد انعقادها.

19 - تقرير لجنة الخبراء عن دورتها الثانية عشرة.

باء - المقرَّرات التي يوجّه انتباه المجلس إليها

2 - يُوجه انتباه المجلس إلى المقررات التالية التي اتخذتها لجنة الخبراء:

المقرر 101/11

تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير الأمانة العامة والمكتب الموســـع (انظر E/C.20/2021/4)، وأحاطت علما مع التقدير بالجهود الكبيرة المبذولة في مواصـــلة اتخاذ خطوات عملية واســـتراتيجية من أجل مناصرة وتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأوجه الترابط ذات الصلة لفائدة الدول الأعضاء، تمشيا مع ولاية اللجنة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2016 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2016؛

(ب) أحاطت علما بالجهود المبذولة لتحسين وتعزيز بناء القدرات الوطنية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية والتعاون في البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بطرق من بينها إتاحة موارد خارجة عن الميزانية من خلال عدة خيارات وآليات للتمويل، والحاجة إلى ضـــمان إتاحة تلك الموارد بطريقة أكثر شـــفافية لزيادة الجهود الرامية إلى تجنب اتســـاع الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وتجنب ازدواجية الجهود؛

(ج) اعترفت بما حققته لجنة الخبراء من إنجازات كبيرة وبأهميتها المتزايدة، حيث كانت لمسارات عملها المتعددة آثار إيجابية واضحة على كل من المشهد الجغرافي المكاني على الصعيد العالمي وبرامج التنمية الوطنية على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنها تحتاج إلى إمدادها بالموارد بصورة مستدامة لتوجيه ودعم الدول الأعضاء بفعالية في جهودها الرامية إلى بناء قدرات متكاملة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية في المستقبل والمحافظة عليها؛

(د) أحاطت علماً بأن لجنة الخبراء تنظر في سبل تهيئة بيئة جغرافية مكانية أقوى على الصعيد العالمي، بما في ذلك برنامج شامل لتشجيع تحديث وكالات المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني وتلبية الاحتياجات الجغرافية المكانية المتنامية للبلدان النامية؛

(هـ) رحبت بعقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني للمعلومات الجغرافية المكانية، وموضوعه "تعزيز القرية العالمية بالمعلومات الجغرافية المكانية: ينبغي ألا يترك أحد خلف الركب"، المقرر عقده في الأسبوع الممتد من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، في مركز حيدر أباد الدولي للمؤتمرات في حيدر أباد، الهند، وتستضيفه حكومة الهند من خلال وزارة العلوم والتكنولوجيا التابعة لها؛

(و) أعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء مركز عالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، ومركز تميز جيوديسي عالمي في حرم الأمم المتحدة في بون، ألمانيا؛ ومن شأن كلا المركزين أن يتيح، بطريقة منفتحة وشفافة، فرصا لبناء وتوسيع القدرات والكفاءات والإمكانات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وتعزيز ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

(ز) أعربت عن تقديرها لجهود حكومتي السويد وهولندا لتقديمهما مساهمات ملموسة من خلال إعارة موظفين يعملون عن بعد لدعم برنامج عمل لجنة الخبراء، وشجعت الدول الأعضاء على تعبئة موارد مماثلة خارجة عن الميزانية والنظر في الوسائل العملية التي لا تكفل استدامة الطرائق الحالية لعمل اللجنة فحسب، بل تعزز أيضا بشكل استراتيجي عملياتها واستقرار توفير الموارد في المستقبل؛

(ح) رحبت بالمبادرة التي اتخذها المكتب والأمانة العامة لإعداد الجدول الزمني وطرائق العمل والعناصر الرئيسية للتقرير المقترح للجنة الخبراء الذي سيقدم إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022، وأيدت إنشاء فريق عمل مخصص يتألف من المكتب وأصدقاء الرؤساء المشاركين للجنة الخبراء، إلى جانب الموارد والخبرات الإضافية التي تبرعت بها الدول الأعضاء، لقيادة الأعمال التحضيرية لصياغة مشروع التقرير والتشاور بشأنه، على أن يسترشد في ذلك في البداية بمشروع مذكرة الإحاطة المقدم، في إطار عملية استعراض شاملة وشفافة، ولتكليف المكتب وأصدقاء الرؤساء المشاركين بوضع الصيغة النهائية للتقرير لكي تنظر فيه اللجنة قبل تقديمه إلى المجلس في عام 2022؛

(ط) أكدت على أهمية قيام حوار وثيق وتعاون مفتوح بين خبراء إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في الدول الأعضاء، ووزارات خارجيتها وبعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتوعيتهم بما تضيفه لجنة الخبراء من قيمة ملموسة في المعالجة الملائمة للمسائل المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والعالمي، ومن أمثلة ذلك، في جملة مسائل أخرى، تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من مهام الأمم المتحدة، وأهمية التعاون المتعدد الأطراف في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ولإخطارهم بالأعمال التحضيرية لصياغة التقرير الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022 وطبيعته.

المقرر 102/11

إسهام اللجان الإقليمية والأفرقة المواضيعية في الخطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بالتقرير الذي أعدته الأمانة العامة (انظر E/C.20/2021/5)، وهنأت اللجان الإقليمية الخمس لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي وأربع أفرقة مواضيعية على عملها وإنجازاتها خلال الفترة ما بين الدورات، بما في ذلك استجابتها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأقرت بأن نواتجها، بما في ذلك وثائق المعلومات الأساسية الفنية، توفر المعارف الأساسية اللازمة لتطوير وتعزيز قدرات المعلومات الجغرافية المكانية وعملية صنع القرارات لدى الدول الأعضاء، وأن اللجان الإقليمية القوية ذات الصلة والأفرقة المواضيعية تساهم بقدر كبير في تحقيق الرؤية العامة وتنفيذ برنامج عمل لجنة الخبراء؛

(ب) حثت على بذل جهود متضافرة بين اللجان الإقليمية في مجال تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وتنسيقها واتساقها، بما في ذلك الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، وأحاطت علما بالدعوة التي وجهتها اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا إلى الدول الأعضاء والشركاء المهتمين لمساعدة المنطقة في تحديد وكالات المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية ودعم تحديثها للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية ودعم جهود التعافي بعد جائحة كوفيد-19؛

(ج) رحبت باستمرار الدعم الذي توفره الأفرقة المواضيعية، أي الشبكة الأكاديمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وجمعيات المعلومات الجغرافية المكانية، وشبكة القطاع الخاص التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وشبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية، في مجالات منها البحث والتعليم واستخدام التكنولوجيات المبتكرة وتنمية القدرات، للدفع قدما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال منتجات أو خدمات جغرافية مكانية، ولتعزيز الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، ومن أجل النظر في المبادرات التعاونية والمشتركة بين الأفرقة للنهوض بمهمة اللجنة وبرنامج عملها؛

(د) أشادت باللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين لنهوضها بأنشطة ومشاريع رئيسية ترمي إلى تنسيق وبناء القدرات الجغرافية المكانية للدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي، منها: إقامة شراكة استراتيجية مع فريق الأمريكتين المعني برصد الأرض (AmeriGEO) التي عززها إعلان أغواسكالينتس الصادر في أيلول/سبتمبر 2020 وموضوعه "معا إلى الأفضل: استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لصنع القرار في الأمريكتين"؛ ومشروع تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (مشروع أمريكا الوسطى)؛ ومبادرة التنمية الجغرافية المكانية في منطقة البحر الكاريبي؛ واستضافة سلسلة حلقات دراسية شبكية مقررة لعام 2021 عبر بوابة مبادرة التنمية

الجغرافية المكانية في منطقة البحر الكاريبي؛ والإصدار الثاني من إطار المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية للأمريكتين المزود بمؤشرات جديدة، لتعزيز تحسين تقاسم واستخدام الممارسات والحلول المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛

(هـ) أحاطت علما بإنجازات شبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية خلال الفترة ما بين الدورات، وأشادت بتجديد فريقها التوجيهي، وتعزيز الشراكات والتواصل بين أصحاب المصلحة، وتقارير المعلومات الأساسية الثلاثة التي أعدت، بما في ذلك التقارير المعنونة "التوصيفات العامة للوظائف الجغرافية المكانية في منظومة الأمم المتحدة"، و "الجغرافيا المكانية من أجل البشرية"، و "الجغرافيا المكانية في التطبيق العملي"، التي بينت اتساع نطاق الأنشطة الجغرافية المكانية التي تنفذ داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(و) رحبت بتقرير المعلومات الأساسية المعنون "قطاع المعلومات الجغرافية المكانية ينهض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة" الذي قدمته شبكة القطاع الخاص وأبرزت فيه للدول الأعضاء دور البنية التحتية الجغرافية المكانية في الثورة الصناعية الرابعة وكيف يمكن أن تؤدي التكنولوجيا الجغرافية المكانية والابتكار الجغرافي المكاني إلى زيادة الإنتاجية، وإحداث تحول في أساليب العمل، وتمكين الحكومات من توفير سلع وخدمات جديدة ومحسنة للمواطنين، ورحبت بالاهتمام والدعم المتزايدين من قبل جهات فاعلة متعددة في القطاع؛

(ز) اعترفت باللجنة التنفيذية الجديدة والمجلس الاستشاري للشبكة الأكاديمية، بما في ذلك اختصاصاتها وموقعها الشبكي المحدثين، وأحاطت علما بنشر دراسة معنونة "جائحة كوفيد-19، والمعلومات الجغرافية المكانية، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود"، وهي مجموعة من مساهمات أعضاء الشبكة استجابة للتحديات الناجمة عن الجائحة، وأحاطت علما بنشر دراسة معنونة "رسم الخرائط من أجل عالم مستدام"، تمثل جهدا تعاونيا بين الرابطة الدولية لرسم الخرائط وقسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة؛

(ح) أحاطت علما بأن الجلسات العامة لجميع اللجان الإقليمية الخمس ستعقد باستخدام وسائط مختلطة أو افتراضية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، وشجعت الدول الأعضاء والأفرقة المواضيعية والجهات صاحبة المصلحة على المشاركة في تلك العمليات الإقليمية والإسهام فيها بنشاط، وأعربت عن تقديرها لاغتنام اللجان الإقليمية الفرص التي أتيحت لعقد جلساتها العامة بالاقتران مع مناسبات أخرى في مجال الجغرافيا المكانية والتكنولوجيا ذات الصلة.

المقرر 103/11

الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، الذي أعد بمساعدة الأمانة العامة (انظر E/C.20/2021/6)، وأقرت بالجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى بقيادة إثيوبيا والسويد من أجل الإسراع بتثبيت مركزه وإعداد خطة طموحة لتوفير القيادة والتوجيه الاستراتيجيين، وتولي زمام القيادة في هذه المرحلة الأساسية من مراحل الإطار المتكامل، الذي ما زال مهما ومعتمدا على الصعيد العالمي؛

(ب) أقرت الخطة الاستراتيجية للفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك الأهداف الستة المحددة والإجراءات محل التركيز الواردة فيها، باعتبارها خطوة أساسية نحو استمرار نجاح وجدوى الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، وأيدت الأهداف الثلاثة ذات الأولوية المحددة لإيلائها الاهتمام الفوري – وهي تحسين التواصل، وتعزيز تنمية القدرات، وتعبئة التمويل المستدام – كوسيلة لوضع خطة عمل أولية للفريق الرفيع المستوى لتوجيه تركيزه وأنشطته خلال فترة السنة إلى السنتين المقبلتين؛

(ج) اعترفت بأهمية وإلحاح الحاجة إلى توفير الموارد الكافية لصقل دليل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ووضع اللمسات النهائية عليه، وتحديث الإطار الاستراتيجي الشامل للإطار المتكامل، واستكمال المواد المرجعية ذات الصلة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع خطط عملها على الصعيد القطري كوسيلة لتعزيز الإدارة الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية على المستوى المؤسسي ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) شددت على أهمية الحفاظ على أثر واستمرار الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني، وأكدت أن ذلك ينطبق على جميع الدول الأعضاء، وأشارت إلى الاقتراحات التالية كي ينظر فيها الفريق الرفيع المستوى في خطة عمله:

'1' يظل صقل دليل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ووضع اللمسات النهائية عليه أولوية عليا للدول الأعضاء وأساسا هاما لإيجاد مجتمع عالمي لتبادل المعارف ومواءمة تكامل المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد القطري، اللذين بدونهما قد يصبح التركيز الأساسي للإطار ضعيفا وغير متسق من حيث اعتماده وتنفيذه؛

'2' تم استعراض الحاجة الملحة إلى الحصول على تمويل مستدام لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية وتطويره بشكل متكرر حتى يستمر كأداة حية، في إطار عملية مستمرة، يتم استكمالها ويتم الاستناد فيها إلى خبرات التنفيذ العملي للدول الأعضاء؛

'3' بالنظر إلى أن أوساط المعلومات الجغرافية المكانية كثيرا ما تواجه تحديات في نشر وترويج المعرفة والوعي بالإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية بصورة فعالة، ولا سيما لدى صانعي القرارات في المؤسسات العالمية غير المعنية بالجغرافيا المكانية، فمن شأن عقد منتديات حول الإطار المتكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي لتبادل الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الناجحة لتنفيذ الإطار على الصعيد القطري أن يكون مفيدا في تعزيز تنمية القدرات؛

'4' وبالنظر إلى التباين في الظروف والأحوال الوطنية (الحوكمة، والتكنولوجيا، والقدرات، وما إلى ذلك) بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عند وضع خطة عمل على الصعيد القطري، فإن مجموعة من مؤشرات الأداء أو التدابير التشخيصية قد تساعد البلدان في تحديد الأهداف والأنشطة والإجراءات ذات الأولوية التي يتعين تطبيقها في خطط عملها على الصعيد القطري ضمن الإطار المتكامل؛

'5' إدراج الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، بوصفه إطارا عملياً، في اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها وأطرها القائمة، مثل أهداف التنمية المستدامة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لضمان الوعي السياسي الرفيع المستوى بالإطار واستدامته على المدى الطويل؛

'6' آليات واضحة لتوفير الموارد الكافية لدعم تنفيذ الإطار المتكامل في البلدان النامية ووضع خطط عمل وطنية على الصعيد القطري يمكن تنفيذها فعليا، والشروع، سعيا إلى إحداث أثر كبير على الخدمات الإلكترونية المعززة بالمعلومات الجغرافية المكانية، في اتباع مسار يفضي إلى التحول الرقمي وسد الفجوة الرقمية في مجال المعلومات الجغرافية المكانية؛

'7' مواصلة الفريق الرفيع المستوى العمل مع اللجان الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي من أجل تعزيز وتنفيذ الإطار المتكامل ودعم تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) أعربت عن تقديرها للجهود القيمة التي يبذلها البنك الدولي ودول أعضاء متعددة لمبادرتها بعقد سلسلة التعلم الافتراضي للتعريف بالإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال حيز التعلم المفتوح للبنك الدولي في أوائل عام 2021، ولتبادل ما لديها من خبرات وإرشادات مع المنظمات الشريكة المهتمة في الدول الأعضاء التي تعكف على وضع خطط عملها على الصعيد القطري، بما يؤدي إلى زيادة تنمية القدرات المتعلقة بالإطار في العديد من البلدان؛

(و) هنأت أفرقة الخبراء والأفرقة العاملة والمواضيعية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، التي واءمت أنشطتها مع الإطار المتكامل خلال العام الماضي وبدأت في إعداد التوجيهات والوثائق المرجعية لدعم المسارات الاستراتيجية للإطار؛ وشجعت الأفرقة الأخرى على مواصلة تعزيز الروابط مع الفريق الرفيع المستوى والإطار؛

(ز) أكدت أن الإطار المتكامل يوفر الآن نموذجا شـــاملا لزيادة تعزيز الإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصـعيد الوطني، ليس فقط للدول الأعضـاء التي هي في المراحل الأولى من اعتماد البنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية، بل أيضا للدول التي نجحت بالفعل في إيجاد قدرات البنى التحتية للبيانات المكانية، وأنه سـيكون من الضـروري إقامة تعاون مستمر مع مبادرات ناشئة ومكملة أخرى، مثل البنية التحتية للمعارف الجغرافية المكانية، ومخطط إطار الاتحاد الأوروبي لتحديد المواقع، وإقامة بيئة جغرافية مكانية فوق البنى التحتية للبيانات المكانية، بما يوفر روابط مباشـــرة مع الإطار ويزيد في نهاية المطاف أهمية الإطار في بيئة المعلومات الجغرافية المكانية في المستقبل.

المقرر 104/11

الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالجيوديســـيا (انظر E/C.20/2021/7) والتقدم المحرز خلال الفترة ما بين الدورات، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة الفرعية لمعالجة العديد من المسـائل المعقدة المتصـلة بالإطار المرجعي الجيوديسـي العالمي، بما في ذلك توعية الجماهير غير الخبيرة والتواصـــل معها، وزيادة الفهم والأهمية الحاســمين للإطار المرجعي الجيوديســي العالمي بوصــفه بنية تحتية حيوية للأوســاط المعنية بالجغرافيا المكانية على الصــعيد العالمي؛

(ب) أحاطت علما مع التقدير بتركيز اللجنة الفرعية الشـــديد، بقيادة مكتبها، على المشاورة العالمية الواسعة النطاق والانتهاء لاحقا بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الجيوديسيين المعنيين من إعداد الصيغة النهائية لورقة الموقف المتعلقة باستدامة الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي وورقة المفاهيم المتعلقة بإنشاء مركز تميز جيوديسي عالمي، واعتمدت الورقتين بوصــفهما وثيقتين توجيهيتين رئيســيتين لضــمان اســتدامة الإطار المرجعي الجيوديســي العالمي وتعزيزه؛

(ج) رحبت بالنقاش بشـأن بنود مجموعة الأعمال المقترحة المبينة في ورقة الموقف لمعالجة المســائل الحاســمة التي تواجه الإطار المرجعي الجيوديســي العالمي، من خلال تناول مجالات التركيز الأولية التالية: إنشـاء إدارة مركز التميز الجيوديسـي العالمي؛ وإجراء تقييم عالمي للاحتياجات الجيوديســـية؛ وإجراء تقييم للاحتياجات المتعلقة بالتوعية بالإطار المرجعي وعوامل الكفاءة ذات الصــلة به؛ ووضــع آليات تكميلية للاتصــال والدعوة وتنمية القدرات لإشـراك الجهات صاحبة المصلحة الحالية والمستقبلية في مجال الجيوديسيا؛

(د) أعربت عن تقديرها لعقد المنتدى العالمي الرفيع المســتوى للجيوديســيا المعنون "قوة المكان: قيمة الجيوديسيا للمجتمع" في يوم الأرض لعام 2021، الذي تلته منتديات جيوديسية إقليمية محددة الهدف في الأمريكتين وآســـيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا، بوصـــفها عناصر حاسمة في عملية التشاور العالمية زادت من الوعي بالإطار المرجعي الجيوديسي العالمي داخل الدول الأعضاء وفهمه؛

(هـ) رحبت كذلك بالتقدم الذي أحرزته حكومة ألمانيا والأمم المتحدة في استضافة وإنشاء مركز تميز جيوديسي عالمي في حرم الأمم المتحدة في بون، وذلك من أجل: دعم الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي واستدامته؛ وتعزيز التعاون والتنسيق العالميين؛ ودعم التثقيف والتدريب وبناء القدرات؛ وتحسين الوعي بالإطار المرجعي الجيوديسي العالمي والموارد المعرفية المتعلقة به لفائدة الأوساط الجيوديسية الأوسع نطاقا؛

(و) شجعت مركز التميز الجيوديسي العالمي الذي سينشأ في المستقبل على التعاون والتنسيق الوثيقين مع اللجنة الفرعية المعنية بالجيوديسيا، والأفرقة العاملة الإقليمية المعنية بالإطار المرجعي الجيوديسي العالمي، والرابطة الدولية للجيوديسيا، والاتحاد الدولي للمساحين، والمنظمات الدولية صاحبة المصلحة مثل الفريق المعني برصد الأرض واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض، على تعزيز التخطيط والتنسيق الدولي على نحو أكبر سعيا لتعزيز الشراكات والفرص التي تتيحها الجيوديسيا؛

(ز) أحاطت علما برغبة اللجنة الفرعية في استعراض طرائق عملها، بما في ذلك اختصاصاتها وهيكلها، لكي تتواءم مع ترتيبات العمل المقبلة المبينة في ورقة الموقف المتعلقة باستدامة الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي وورقة المفاهيم المتعلقة بإنشاء مركز تميز جيوديسي عالمي لضمان زيادة كفاءة وجدوى اللجنة فرعية إلى حد كبير، وشجعت في هذا الصدد البلدان النامية على المشاركة النشطة في اللجنة الفرعية وأفرقتها العاملة؛

(ح) أحاطت علما باعتزام اللجنة الفرعية عقد جلستها العامة الثالثة في عام 2022 عندما تسمح الظروف بذلك على الصعيد العالمي.

المقرر 105/11

استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بالتقرير الذي أعدته الأمانة العامة بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (انظر E/C.20/2021/8)، وأشادت بالجهود القيمة المبذولة من أجل تعزيز مواءمة عمل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) أعربت عن تقديرها لعملية الإعداد الشاملة لمشروع وثيقة خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأغراض أهداف التنمية المستدامة بوصفها دليلا ممتازا للتعريف بقيمة المعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات في توليد بيانات إحصائية متكاملة من الناحية الجغرافية المكانية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والسماح للدول الأعضاء بالتعلم من الأمثلة العديدة والإحاطة علما بالإجراءات الرئيسية ذات الصلة بالظروف الوطنية لكل منها؛

(ج) رحبت برؤية وتطلعات خريطة الطريق الجغرافية المكانية التي تسعى إلى الاعتراف بالمعلومات الجغرافية المكانية والقائمة على المواقع وقبولها كبيانات رسمية لأغراض أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها العالمية، ولاحظت أهمية العمل في إطار من التعاون الأوثق مع الوكالات الراعية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق باستراتيجيات بناء جسور التواصل والتفاهم بين الجهات صاحبة المصلحة في مجال الإحصاءات والجهات صاحبة المصلحة في مجال الجغرافيا المكانية التي تعنى بإطار المؤشرات العالمية؛ ودعمت هذه الرؤية وتلك التطلعات؛

(د) سلمت بأن خريطة الطريق الجغرافية المكانية تبين بوضوح مدى ما تؤديه الأطر الأوسع نطاقا للجنة الخبراء من دور تكاملي هام في النهوض بخطة عام 2030، من قبيل الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، والإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، ومواضيع البيانات الجغرافية المكانية الأساسية على الصعيد العالمي، وإطار الإدارة الفعالة للأراضي؛

(هـ) أحاطت علما بالتقدم المحرز في مبادرة نظام المعلومات الموحد لأهداف التنمية المستدامة ورحبت بتشكيل تحالف بيانات أهداف التنمية المستدامة، بوصفهما نهجين متكاملين في إطار منظومة جامعة، من شأنهما أن يركزا على كيفية استخدام المعلومات الجغرافية المكانية، وإمكانية استخدامها، لدعم المبادرات المحلية والعالمية المتعلقة بالمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وشجعت على مواصلة الاتصال والإبلاغ عن المستجدات المتعلقة بتلك الأنشطة لدعم تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيا التمكينية في مجال التنمية المستدامة والمساعدة في مواجهة التحديات العالمية الحالية وفي المستقبل القريب، بما في ذلك استمرار جائحة كوفيد-19، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والتكيف معها.

المقرر 106/11

تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (انظر E/C.20/2021/9) وأحاطت علما بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق الخبراء لدعم تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة من أجل تحقيق الأولويات الوطنية وخطط التنمية العالمية؛

(ب) حثت الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ وتفعيل الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية كأداة للحصول على البيانات الإحصائية المعززة بالمعلومات الجغرافية المكانية لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجولة تعدادات السكان لعام 2020، وأقرت بأن التصدي للتحديات العديدة التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية لتكامل البيانات وغير ذلك من المسائل المعقدة، مثل تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، يتطلب تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ج) أعربت عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في وضع دليل تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، الذي يوفر توجيهات قيمة للأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية على السواء لتحديد المنهجيات والأساليب والنهج اللازمة لتنفيذ الإطار، وشجعت في هذا الصدد على إكمال دليل التنفيذ من أجل توفير توجيهات عملية ومفهومة بشأن تنفيذ الإطار وتفعيله من قبل الدول الأعضاء؛

(د) رحبت بحالات الاستخدام العديدة والممارسات الجيدة التي تصف الكيفية التي تم بها تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وتفعيله في سياقات وطنية وإقليمية، على نحو ما ورد في الوثيقة المعنونة "الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية: التجارب الوطنية والإقليمية في تنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية"، وطلبت إدراج دراسات حالة ذات صلة كجزء من عملية وضع الصيغة النهائية لدليل تنفيذ الإطار؛

(هـ) سلمت بالنتائج الأولية المبشرة للدراسة الاستقصائية العالمية لتشخيص مدى الاستعداد على الصعيد القطري لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وحثت المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية داخل الدول الأعضاء على تقديم ردودها إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، واقترحت أن تتناول خطة العمل المقبلة لفريق الخبراء سد الفجوات التي حددتها الدراسة الاستقصائية العالمية وأن تطور الروابط بين الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية؛

(و) رحبت بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق مع اللجان الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي واللجان الإقليمية والجهات الإقليمية الأخرى صاحبة المصلحة، وشجعت تلك الجهود، وأعربت عن تقديرها لتنفيذ الإطار العالمي على الصعيد الإقليمي.

المقرر 107/11

تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية في مجال تنظيم الأراضي وإدارتها

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها (انظر E/C.20/2021/10) وتركيزه على تحديث خطة عمل فريق الخبراء للفترة 2020-2022، وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها فريق الخبراء في مواصلة اتخاذ إجراءات تواصل عملية للدعوة إلى إدارة حسنة التوقيت وفعالة وملائمة للغرض للأراضي تكون ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع، والتوعية بأهميتها؛

(ب) أعربت عن تقديرها لاستخدام فريق الخبراء لدليل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية بوصفه موردا مرجعيا عند النظر في وضع توجيهات لتنفيذ إطار الإدارة الفعالة للأراضي على الصعيد القطري، وأحاطت علما بالجهود التي يساهم بها فريق الخبراء لدعم تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية؛

(ج) أحاطت علما بالعملية الأولية للنظر في العناصر الرئيسية الخمسة لتنفيذ إطار الإدارة الفعالة للأراضي على الصعيد القطري، التي تترجم المفاهيم إلى إرشادات عملية، وبأن نطاق تركيز تلك العناصر ينبغي أن يشمل: طرائق نشر وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات، بما في ذلك حالات الاستخدام والممارسات والأمثلة ذات الصلة؛ وآلية تقييم تراعي المسارات التسعة لإطار الإدارة الفعالة للأراضي والظروف الوطنية للدول الأعضاء؛ وبذل جهود تعاونية مناسبة مع اللجان الإقليمية والمجموعات الوظيفية والأفرقة المواضيعية التابعة للجنة وأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين؛

(د) حثت فريق الخبراء على مواصلة النظر في الحقوق والقيود والمسؤوليات المتزايدة والمعقدة المرتبطة بالأرض؛ وتزايد إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالأراضي من خلال التكنولوجيا الرقمية والنقالة؛ ودمج نمذجة معلومات البناء والسجل العقاري؛ وآليات أمن الفضاء الإلكتروني وأمن البيانات اللازمة لحماية الأصول الحيوية للمعلومات المتعلقة بالأراضي؛

(هـ) رحبت بالجهود التطوعية التي تبذلها الدول الأعضاء لترجمة إطار الإدارة الفعالة للأراضي إلى لغات غير الإنكليزية كخطوة هامة في استمرار الدعوة، وزيادة الوعي وتعزيز مزايا وفوائد الإدارة الفعالة للأراضي، وتحسين إمكانية الاطلاع على الإطار وفهمه، وشجعت الدول الأعضاء الأخرى على بذل المزيد من الجهود التطوعية لترجمة الإطار إلى لغات إضافية، مثل اقتراح بلجيكا تقديم ترجمة إلى الفرنسية؛

(و) لاحظت أن فريق الخبراء يعتزم عقد اجتماع رسمي، إلى جانب حلقة دراسية دولية عن الإدارة الفعالة للأراضي، عندما تسمح الظروف بذلك على الصعيد العالمي.

المقرر 108/11

المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث (انظر E/C.20/2021/11) ولاحظت استمرار جهود الفريق العامل والتزامه بتعزيز أهمية المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والعمل على تنفيذ الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، ولا سيما تعزيز جدواه خلال جائحة كوفيد-19 الراهنة وما تستتبعه من ضرورة اتباع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها نهجا يقوم على التصدي للأخطار المتعددة في سياق التعامل مع الجائحة وغيرها من الأخطار؛

(ب) أعربت عن تقديرها لإعداد الفريق العامل خطة عمله للفترة 2020-2023 وأيدت تنفيذها، واعترفت بأهمية أهدافها الأربعة التي سوف توجه الأنشطة والعمليات الأولية للفريق العامل، ودعت الدول الأعضاء والخبراء المعنيين إلى المساهمة بوصفهم أعضاء في الفريق العامل في النهوض بفعالية بأنشطته على النحو المبين في خطة عمله؛

(ج) هنأت الفريق العامل على اضطلاعه بنجاح بأنشطته العديدة في مجال التوعية بالإطار الاستراتيجي، بما في ذلك تعزيز المشاركة والتعاون مع مجموعات الجهات صاحبة المصلحة المتعددة الرئيسية والمنظمات الدولية، ولا سيما المشروع التجريبي المعني بالكوارث الذي اضطلع به مؤخرا التجمع المفتوح للخدمات الجغرافية المكانية في عام 2021، ومساهمة الفريق العامل في تقرير التقييم العالمي لعام 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وكلها أنشطة تكفل التواصل والاتساق المستمرين وتجنب ازدواجية الجهود، وتخلق أوجه تآزر بين الأفرقة والمنظمات العديدة التي تضطلع بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛

(د) أحاطت علما بالفرصة المتاحة لدمج المعلومات الجغرافية المكانية التي ترد من وكالات العلوم والتكنولوجيا المسؤولة عن إدارة المخاطر، وتعزيز توفير المعلومات الجغرافية المكانية والاستفادة منها لأغراض الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ورحبت بالتوصية الداعية إلى النظر في تعاون الفريق العامل على نطاق أوسع مع وكالات العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة في الدول الأعضاء؛

(هـ) دعمت وضع قائمة عالمية بالمنظمات والخدمات والمنصات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ودعت الدول الأعضاء، والمنظمات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والأوساط الأكاديمية ذات الصلة، والقطاع الخاص، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة في الإدارة العالمية للدراسات الاستقصائية المعدة لغرض وضع القائمة، ودعت الفريق العامل أيضا إلى إدراج مجموعات البيانات والمنصات الحالية في القائمة ودراسة الصلات المحتملة مع التطورات الحاصلة في عمل الفريق العامل المعني بالحد من مخاطر الكوارث التابع للفريق المعني برصد الأرض (مجموعة أدوات مخاطر رصد الأرض) وغيرها من مبادرات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، في مسعى لإيجاد أوجه التآزر والتعاون؛

(و) أقرت بأهمية النتائج والتوصيات الواردة في مشروع التقرير المعنون "نتائج تقييم عام 2020: الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث" كأداة لمساعدة الفريق العامل على الوصول إلى فهم أفضل لحالة المشهد الوطني للمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في جميع مراحل الكوارث، وأشارت إلى ضرورة معالجة الاختلافات بين البلدان والمناطق وأوصت بضرورة مواصلة زيادة جهود بناء القدرات والتوعية لتعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي، كما لاحظت انخفاض عدد الردود الواردة من أفريقيا وعدم تلقي ردود من الدول العربية، ولذلك أوصت بإعادة إتاحة إجراء المسح التقييمي للمنطقتين بهدف توفير فرصة أخرى لاستكماله ثم إعداد طبعة ثانية من وثيقة نتائج تقييم عام 2020، من أجل تحسين تيسير الرصد العالمي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي؛

(ز) رحبت بدعم الفريق العامل لوضع إطار إحصائي بشأن الإحصاءات المتصلة بالكوارث، وأعربت عن تقديرها لإنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث، وشجعت فريق الخبراء على التركيز على آليات وأطر الإبلاغ القائمة، مثل نظم الإبلاغ في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وأهداف التنمية المستدامة.

المقرر 109/11

المعلومات الجغرافية المكانية البحرية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية البحرية (انظر E/C.20/2021/12) وأحاطت علما بخطة عمل الفريق العامل للفترة 2021-2022 والتقدم المحرز، بما في ذلك التعاون العملي مع المنظمة الهيدروغرافية الدولية، ومختبر الابتكار والتكنولوجيا المشترك بين المنظمة الهيدروغرافية الدولية وسنغافورة، والتجمع المفتوح للخدمات الجغرافية المكانية ورحبت، في معرض إشارتها إلى انتقال القيادة، بسنغافورة كرئيس مشارك، وأعربت عن تقديرها الصادق لبوركينا فاسو نظرا لدورها القيادي ومساهمتها في الفريق العامل؛

(ب) أعربت عن تقديرها للجهود المتواصلة الرامية إلى مواءمة عمل الفريق العامل مع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في سياق تحديث البيئة الجغرافية المكانية، ورحبت بوضع توجيه سياساتي متكامل وإطار تشغيلي (مشروع إطار تشغيلي) للمجال البحري يشملان جميع العناصر المتصلة بالمياه، بما في ذلك المحيطات والبحار والمناطق الساحلية والدلتات والروافد والمجاري المائية الداخلية والممرات المائية، بوصفهما مساهمة هامة في هذا التحديث، مع التأكيد في الوقت نفسه من جديد على أن الفريق العامل يجب ألا يكون نسخة مكررة من الإطار المتكامل؛

(ج) أقرت بأن مشروع الإطار التشغيلي، الذي سمي مبدئيا "إطار المجال البحري" (IGIF-Hydro)، يتمثل في ترويج الاعتبارات العملية المتعلقة بدمج المجال البحري وتقديم المشورة بشأنها، وهو مجال لا يشمل عموما كل عناصر "الهيدرولوجيا" (hydro) داخل البيئة الجغرافية المكانية، واقترحت إجراء مزيد من المداولات بشأن الكيفية التي ينبغي بها تسمية مشروع الإطار التشغيلي للمجال البحري؛

(د) لاحظت أن تكامل المجالات الأرضية والبحرية والمساحية مازال يمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء، وشجعت على مواصلة النظر لضمان تعاون المؤسسات في بحث واستحداث ترتيبات ومعايير وبنى تحتية قابلة للتشغيل البيني من أجل إدماج جميع أنواع المعلومات الجغرافية المكانية بالاستفادة من الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية ومن أجل الدعوة إلى إرساء التوجيهات والمعايير والممارسات التي من شأنها تيسير التكامل السلس بين مجموعات البيانات التي تغطي المجالات الأرضية والبحرية والمساحية؛

(هـ) حثت الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على الاعتراف بأن المجال البحري هو مجال تتداخل فيه المواضيع والولايات القضائية، ويغطي الهيدروغرافيا، وعلم البحار والمحيطات، والجيولوجيا البحرية، والبيولوجيا البحرية، والأنشطة المتصلة بالإنسان، والإدارة البحرية، وأن مشروع الإطار التشغيلي يشكل جسرا بين الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية والممارسات المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية البحرية، ولا سيما لدعم تطوير الإدارة والبرامج في مجال المعلومات الجغرافية المكانية البحرية المتكاملة على نحو يتسم بالفعالية والشمول؛

(و) شجعت على النظر في عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة ومشروع الخريطة العامة لأعماق المحيطات لعام 2030 ودعمهما، للمساهمة، من خلال مشروع الإطار التشغيلي، في تحقيق هدف حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية إشراك الدوائر العلمية السياساتية والقانونية المعنية بالمحيطات من أجل وضع حلول متكاملة؛

(ز) طلبت إلى الفريق العامل أن يركز على وضع واستكمال مشروع الإطار التشغيلي في الوقت المناسب بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية؛ وأشارت إلى سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لتكون أنشطة تمهيدية لاجتماع الخبراء الثالث للفريق العامل، المتوقع عقده في نيسان/أبريل 2022 إلى جانب حلقة دراسية دولية، وشكرت سنغافورة على استضافتها لتلك المناسبات الهامة.

المقرر 110/11

الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المعني بالأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية (انظر E/C.20/2021/13) وأشادت بالتقدم المحرز، بقيادة أستراليا والسويد، في تحديث خطة عمله للفترة 2020-2022، الذي انتقل الفريق العامل بفضله من تناول حالات افتراضية إلى تناول حالات واقعية على الصعيدين السياساتي والقانوني وبدأ النظر في الاعتبارات القانونية بشأن البيانات المرجعية وتسخير البيانات الجغرافية المكانية للصالح العام والاستخدام الأخلاقي وتنفيذ المسار الاستراتيجي السياساتي والقانوني للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية؛

(ب) أعربت عن وعيها بأن الأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها هي مزيج معقد من المسائل المترابطة التي تتسم فيها النظم القانونية والاختصاصات القضائية القائمة بالتنوع وتفاوت مستويات النضج، ومن ثم تشكل مجالا صعبا وهاما من مجالات عمل اللجنة وعلى صعيد تنفيذ الإطار المتكامل، وأشارت إلى أهمية تعريف صانعي السياسات وصناع القرار وأصحاب المصلحة المعنيين وعامة الجمهور بهذه المسائل وتوعيتهم بها على نحو فعال؛

(ج) طلبت إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في البيئات السياساتية والقانونية التي تؤثر على الخصوصية والأمن الوطني والشواغل المتعلقة بالمعلومات التجارية السرية والسلطة وتنوع مصادر المعلومات الجغرافية المكانية والمسؤولية وتعدد الاستخدامات؛ واعترفت بأن صانعي السياسات والقرارات يسعون إلى الثقة في المعلومات الجغرافية المكانية وحسن توقيتها وملاءمتها للغرض، وفي هذا الصدد، أقرت بأهمية الحفاظ على الثقة في المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض وضع السياسات واتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة؛

(د) شجعت الفريق العامل على مواصلة نظره في المسائل السياساتية والقانونية المتصلة بالبيانات المرجعية والصالح العام، وأشارت إلى أن تحديد البيانات المرجعية يمكن أن يكون عملا معقدا وصعبا، في ظل تفاوت الظروف الوطنية، وأن إنتاج المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية لم يعد مقصورا على الوكالات المكلفة وطنيا نظرا لتغير المشهد الرقمي والتكنولوجي المتغير والتنوع والاستخدام الابتكاري للمعلومات الجغرافية المكانية، وعلى أن يتعاون في هذا الصدد مع المنظمات الدولية المعنية؛

(هـ) رحبت بالتقدم المحرز في وضع وإعداد مجموعة من السياسات والموارد القانونية لدعم الدول الأعضاء في تحسين نشر البيانات وتبادلها، ولاحظت أن هذه الموارد تشكل الأساس لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال وضع أطر سياساتية وقانونية مناسبة على الصعيد الوطني، وشجعت على مواصلة التعاون مع المجموعات الوظيفية واللجان الإقليمية التابعة للجنة الخبراء من أجل زيادة فهم العوامل والآثار السياساتية والقانونية والنهوض بتنفيذ الإطار على الصعيد القطري.

المقرر 111/11

تنفيذ واعتماد معايير من أجل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بتقرير المنظمات الثلاث المعنية بوضع المعايير، وهي المنظمة الهيدروغرافية الدولية واللجنة التقنية 211 التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والتجمع المفتوح للخدمات الجغرافية المكانية بشأن تنفيذ واعتماد معايير من أجل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية (انظر E/C.20/2021/14)، وأحاطت علماً بالمجموعة الواسعة من المعايير الجغرافية المكانية التي تم النظر فيها، وأعربت عن تقديرها للمنظمات الثلاث المعنية بوضع المعايير نظرا لعملها القيم وما تقدمه من دعم مستمر؛

(ب) أعربت عن تقديرها للجهود التعاونية التي تبذلها المنظمات المعنية بوضع المعايير وعملها من أجل وضع وإعداد معايير لقياس أهداف التنمية المستدامة ورصد تحقيقها، والنهوض بالوصول إلى البيانات وتبادلها، لأغراض منها الجهود المستمرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ورحبت بمواصلة تطوير معايير واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة، ونموذج مجال إدارة الأراضي (المعيار ISO 19152) وسلسلة المعايير S-100 الخاصة بمواصفات منتجات البيانات البحرية؛

(ج) رحبت بالطبعة الثالثة من الدليل المعنون "دليل دور المعايير في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية" وأقرتها، وهو دليل يهدف إلى الترويج للتوصيات المتعلقة باستخدام المعايير المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وحثت الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية على مواصلة الاستعراض الواسع النطاق لدليل المعايير وتحسينه ليكون موردا حيا على الإنترنت يتماشى مع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية وعلى استخدام دليل المعايير استخداما نشطا لإيجاد حلول تستند إلى المعايير؛

(د) شجعت الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية على المساهمة بأمثلة عملية بشأن تنفيذ المعايير الجغرافية المكانية لزيادة تعزيز دليل المعايير، كوسيلة لضمان الخضوع للمساءلة عن تطبيق المعايير والتقيد بها في الممارسة العملية، وللبرهنة على فوائد تنفيذ المعايير الجغرافية المكانية، لمواصلة المشاركة في وضع المعايير الجغرافية المكانية بالتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير، كما شجعت المنظمات المعنية بوضع المعايير على النظر في وسائل توسيع قدرات الدول الأعضاء من أجل اعتماد المعايير الجغرافية المكانية وتنفيذها.

المقرر 112/11

التعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي:

(أ) رحبت بالتقرير الذي أعده فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية (انظر E/C.20/2021/15)، وهنأت فريق الخبراء على اعتماد خطته الاستراتيجية وبرنامج عمله للفترة 2021-2029 في دورته المعقودة افتراضيا في أيار/مايو 2021، ولاحظت أن الخطة الاستراتيجية من شأنها أن تساعد فريق الخبراء على تحقيق أهدافه، وأن تؤدي إلى تشجيع إنشاء السلطات المعنية بالأسماء الجغرافية والمساعدة في إنشائها، وتوفير المعلومات للهيئات الخارجية بما فيها لجنة الخبراء، وتعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة من أجل توحيد أوسع نطاقاً للأسماء الجغرافية؛

(ب) دعمت الجهود والإجراءات الرامية إلى تعزيز التواصل والتعاون بين مكاتب لجنة الخبراء وفريق الخبراء، بما في ذلك فرص الشراكة مثل تبادل الخبرات التقنية وبيانات الأسماء الجغرافية، والعمل على إطلاق المبادرات المشتركة لبناء القدرات، والتوعية بأهمية الأسماء الطبغرافية، وتبادل المبادئ التوجيهية والأساليب والممارسات المتصلة بتوحيد الأسماء الجغرافية، والحفاظ على أسماء الأماكن الأصلية المستمدة من لغات الشعوب الأصلية، كجزء من التراث الثقافي لبلد ما؛

(ج) شجعت الدول الأعضاء على تحسين الاتصال والتنسيق والتعاون بين سلطات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والسلطات المعنية بالأسماء الجغرافية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك عبر المجالات المواضيعية، لتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وأشارت إلى أن الأسماء الجغرافية عنصر مرجعي أساسي للبنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية وشبكات المعارف الجغرافية المكانية وتشكل جزءاً حيوياً من التراث اللغوي والثقافي لبلد ما؛

(د) أقرت بأهمية توحيد الأسماء الجغرافية للإدارة التكاملية للمعلومات، التي تستند إلى ابتكارات في المنهجية والتكنولوجيا لوضع قواعد بيانات وطنية للأسماء الجغرافية واستحداث خدمات على شبكة الإنترنت لأغراض متنوعة، بما في ذلك في مجال الرعاية الصحية والاستجابة لحالات الطوارئ، وإدارة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) أحاطت علماً بتوصيات فريق الخبراء بتنشيط وتفعيل شعبه الجغرافية واللغوية والسلطات الوطنية المعنية بالأسماء وإنشاء صندوق استئماني لدعم تنفيذ خطته الاستراتيجية وبرنامج عمله للفترة 2021-2029 مع التركيز على بناء قدرات الدول الأعضاء، الذي يركز على مبادرات التدريب لتعزيز المهارات ذات الصلة بمبادئ وأساليب التسمية الجغرافية، وأحاطت علما باقتراح الفريق بحث إقامة مشاريع تعاونية لحماية التراث الثقافي؛

(و) لاحظت بطء التقدم المحرز في تطوير الواجهة الجديدة لتعزيز الإصدار الحالي لنظام GeoNyms ومشروع المعجم الجغرافي لأفريقيا لإنتاج تطبيق واسع الانتشار لتسجيل الأسماء الجغرافية والتحقق من صحتها على الصعيد الوطني وفي القارة، ودعت الشركاء المهتمين إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى إعادة تطوير مشروع المعجم الجغرافي لأفريقيا، وأحاطت علما أيضا بالمعجم الجغرافي الإقليمي الأوروبي المفتوح الجاري إنجازه من خلال المشروع الجديد المسمى "الخرائط المفتوحة لأوروبا" لتمكين الرابطة الأوروبية للمعلومات الجغرافية من الوصول بسهولة إلى مجموعات البيانات المتعلقة بالبلدان الأوروبية.

المقرر 113/11

التقرير عن إدارة البرامج

إن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي أحاطت علماً بالتقرير الشفوي المتعلق بإدارة برامج اللجنة الذي قدمه ممثل الأمانة العامة.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

3 - عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 233/2021، ومراعاة للظروف السائدة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تؤثر في ترتيبات العمل والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة الانتقالية، لم تعقد لجنة الخبراء جلسات رسمية لدورتها الحادية عشرة. وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات غير رسمية على الإنترنت مع توفير الترجمة الفورية عن بعد، في 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021.

4 - واضطلعت اللجنة بأعمالها خلال الدورة الحادية عشرة من خلال المراسلات والمشاورات غير الرسمية ونظرت في المقترحات مستخدمة إجراء الموافقة الصامتة عملا بمقرر المجلس 233/2021.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

5 - انتخبت لجنة الخبراء أعضاء المكتب التالية أسماؤهم من خلال إجراء الموافقة الصامتة في 13 آب/أغسطس 2021.

الرؤساء المشاركون:

إنغريد فاندن بيرغ (بلجيكا)

بالوما ميروديو غوميز (المكسيك)

روزاموند بينغ (تونغا)

المقرر:

كمال أوتغولياست (المغرب)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

6 - اعتمدت لجنة الخبراء جدول أعمالها المؤقت (E/C.20/2021/1) عن طريق إجراء الموافقة الصامتة. وفي ما يلي جدول الأعمال:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

4 - إسهام اللجان الإقليمية والأفرقة المواضيعية في الخطة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

5 - الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية.

6 - الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي.

7 - استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة.

8 - تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصـــائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

9 - تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية في مجال تنظيم الأراضي وإدارتها.

10 - المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث.

11 - المعلومات الجغرافية المكانية البحرية

12 - الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية.

13 - تنفيذ واعتماد معايير من أجل الدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية.

14 - التعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية.

15 - التقرير عن إدارة البرامج.

16 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء ومواعيد انعقادها.

17 - تقرير لجنة الخبراء عن دورتها الحادية عشرة.

7 - وأقرت اللجنة أيضـــا تنظيم الأعمال المنقح للدورة (E/C.20/2021/2/Rev.1) عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

8 - وبالإضـــافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة نظامها الداخلي (E/C.20/2021/3) - على أســـاس أنه سينطبق أيضا على جميع دورات اللجنة المقبلة - عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

9 - واتخذت اللجنة أيضا مقررا من خلال إجراء الموافقة الصامتة، دعت فيه المنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى التالية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس إلى المشاركة في أعمال الدورة بصفة مراقب: جامعة أليغاره الإســـلامية (Aligarh Muslim University)؛ والجمعية الأمريكية للمســـح التصويري والاستشعار عن بعد؛ والأكاديمية النمساوية للعلوم؛ وجامعة كارلتون (Carleton University)؛ ومركز القوانين والســـياســـات المكانية؛ وشـــركة ConsultingWhere؛ وجامعة كورتين (Curtin University)؛ ومعهد بحوث النظم البيئية؛ والرابطة الأوروبية للمعلومات الجغرافية؛ والرابطة الأوروبية لشـركات الاسـتشـعار عن بعد؛ والمنظمة الأوروبية الجامعة المعنية بالمعلومات الجغرافية؛ ومعهد فيمو - جامعة فيتنام الوطنية (FIMO – Vietnam National University)؛ ومؤســـســـة Geospatial Frameworks؛ ومنظمة Geospatial World؛ وجامعة غريفيث (Griffith University)؛ وأمانة الفريق المعني برصد الأرض؛ وشركة Health GeoLab Collaborative؛ وشركة Hexagon؛ ومعهد المسح التصويري والمعلومات الجغرافية، جامعة لايبنيز هانوفر، ألمانيا؛ والرابطة الدولية للجيوديسيا؛ والرابطة الدولية لرسـم الخرائط؛ والجمعية الدولية للأرض الرقمية؛ والاتحاد الدولي للجيوديسـيا والجيوفيزياء؛ وشـركة John Kedar Geospatial Initiatives, Ltd.؛ وجـامعـة لوفين الكـاثولوكيـة (Katholieke Universiteit Leuven)، بلجيكا؛ ومؤسـســة Land Equity International؛ وشـركة Location International Ltd؛ ومنظمة MapAction؛ وشـــركة Maxar Technologies؛ والجامعة الوطنية المسـتقلة في المكسـيك (National Autonomous University of Mexico)؛ والجامعة الوطنية في لا بلاتـا (National University of La Plata)؛ ومـدرســـة نوفـا لإدارة المعلومـات (NOVA

Information Management School)؛ و التجمع المفتوح للخدمات الجغرافية المكانية؛ ومعهد البلدان الأمريكية للجغرافيا والتاريخ؛ ومؤسسة PlaceFund؛ والهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ ومنظمة RSS-Hydro؛ وجامعة جنوب غرب جياوتونغ (Southwest Jiaotong University)؛ ودار نشر Taylor & Francis Group؛ والجامعة التقنية في فيينا (Technical University of Vienna)؛ وجامعة تكساس للعلوم الزراعية والميكانيكية – كوربوس كريستي (Texas A&M University-Corpus Christi)؛ ووكالة Three Trees and a Map PR, Ltd.؛ وجامعة بوتسوانا (University of Botswana)؛ وجامعة ملبورن (University of Melbourne)؛ وجامعة بريتوريا(University of Pretoria)؛ وجامعة تونتي (University of Twente)؛ وجامعة وينيبيغ (University of Winnipeg)؛ والمجلس العالمي لقطاع الجغرافية المكانية؛ وجامعة ووهان (Wuhan University).

دال – الوثائق

10 – يمكن الاطلاع على الوثائق التي عُرضت على لجنة الخبراء في دورتها الحادية عشرة على الموقع الشبكي للجنة (http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/11th-session/).

الفصل الثالث

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن دورتها الحادية عشرة

11 - اعتمدت لجنة الخبراء مشروع التقرير عن دورتها الحادية عشرة (E/C.20/2021/L.2)، وكذلك مشاريع المقررات التي سيتضمنها، بموجب إجراء الموافقة الصامتة في 1 أيلول/سبتمبر 2021، وعهدت إلى المقرر بوضع الصيغة النهائية له بدعم من الأمانة العامة لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2022.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ومواعيد انعقادها

12 - وافقت لجنة الخبراء على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية عشرة ومواعيد انعقادها (E/C.20/2021/L.1) بموجب إجراء الموافقة الصامتة في 1 أيلول/سبتمبر 2021، وعهدت إلى المكتب بمهمة تبسيطه ووضعه في صيغته النهائية.

041021 220921 21-12324 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق